

# مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

## أزمة لا مثيل لها، وتعافٍ غير مؤكد

من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي -٤.٩٪ في عام ٢٠٢٠، بانخفاض قدره ١,٩ نقطة مئوية عما تتنبأ به عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وقد كان تأثير جائحة كوفيد-١٩ على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ أكثر سلباً من المستوى المنتظر، ومن المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجاً مما أشارت إليه التنبؤات السابقة. أما في عام ٢٠٢١، فمن المتوقع أن يبلغ النمو ٥,٤٪. وعلى وجه الإجمال، سيؤدي هذا إلى خفض إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١ بنحو ٦,٥ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير ٢٠٢٠ السابقة على ظهور كوفيد-١٩. ويتسم التأثير السلبي على الأسر منخفضة الدخل بالحدة البالغة، مما يهدد التقدم الكبير الذي تحقق في الحد من الفقر المدقع على مستوى العالم منذ تسعينيات القرن الماضي.

وكما أشارت توقعات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، هناك درجة من عدم اليقين أعلى من المعتاد تحيط بهذه التنبؤات. وترتكز توقعات السيناريو الأساسي على افتراضات أساسية تتعلق بتداعيات الجائحة. ففي الاقتصادات التي تشهد تراجعاً في معدلات الإصابة بالفيروس، يرجع مسار التعافي الأبطأ في ظل التنبؤات المحدثة إلى استمرار التباعد الاجتماعي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠؛ ووقوع أضرار عميقة أكبر (في الإمدادات المحتملة) بسبب الضربة التي أصابت النشاط بدرجة تجاوزت التوقعات في فترة الإغلاق العام التي شملت الربعين الأول والثاني من ٢٠٢٠؛ والضرر الذي لحق بالإنتاجية في ظل سعي مؤسسات الأعمال الناجية لتكثيف ممارسات الأمان والنظافة الضرورية في أماكن العمل. وبالنسبة للاقتصادات التي تجد صعوبة في السيطرة على معدلات الإصابة، سيؤدي امتداد الإغلاق العام لفترة أطول إلى إلحاق ضرر إضافي بالنشاط الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، تقترض التنبؤات أن الأوضاع المالية - التي أصبحت أكثر يسراً بعد صدور عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ستظل في مستوياتها الحالية بوجه عام. ولا شك أن هناك نتائج بديلة ممكنة خلاف ما ورد في السيناريو الأساسي، وهو ما لا يُعزى فقط إلى كيفية تطور الوباء. فمدى التعافي الذي حدث مؤخراً في مزاج الأسواق المالية يبدو منفصلاً عن التحولات في آفاق الاقتصاد - كما يرد بالنقاش في عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات الاستقرار المالي العالمي - مما يعزز احتمالية تشديد الأوضاع المالية بدرجة تتجاوز المفترض في السيناريو الأساسي.

وينبغي لكل البلدان - بما فيها البلدان التي يبدو أنها تجاوزت ذروة الإصابات بالفيروس - أن تتأكد من توافر الموارد الكافية لنظم الرعاية الصحية. ويجب على المجتمع الدولي أن يحقق زيادة هائلة في دعمه للمبادرات الوطنية، بما في ذلك عن طريق المساعدات المالية للبلدان ذات القدرات المحدودة في مجال الرعاية الصحية وتوجيه التمويل لإنتاج اللقاح مع تقدم التجارب الطبية، حتى تتاح لكل البلدان جرعات كافية وميسورة التكلفة في فترة قصيرة. وحيثما كان الإغلاق العام ضرورياً، ينبغي أن تستمر السياسة النقدية في وقاية الأسر من خسائر الدخل باتخاذ إجراءات كبيرة وموجهة بدقة إلى جانب توفير الدعم للشركات التي تعاني من عواقب القيود الإلزامية المفروضة على النشاط. وفي البلدان التي تعيد فتح اقتصاداتها، ينبغي أن يكون التراجع عن تقديم الدعم الموجه تدريجياً مع التقدم في مسار التعافي، وأن توفر السياسات دفعة تحفيزية لزيادة الطلب وتيسير وتحفيز إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن القطاعات التي يرجح لها أن تخرج من الجائحة أصغر حجماً رغم ما تلقت من موارد داعمة.

ولا يزال التعاون متعدد الأطراف الذي يتسم بالقوة عاملاً أساسياً على عدة أصعدة. فمساعدات السيولة مطلوبة بشكل عاجل للبلدان التي تواجه أزمات صحية ونقصاً في التمويل الخارجي، بما في ذلك عن طريق تخفيف أعباء الديون والتمويل من خلال شبكة الأمان المالي العالمية. وبخلاف الجائحة، يجب أن يتعاون صناع السياسات لتسوية التوترات التجارية والتكنولوجية التي تهدد التوصل في نهاية المطاف إلى التعافي من أزمة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، فبناء على الهبوط القياسي في مستوى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أثناء الجائحة، ينبغي أن يفي صناع السياسات بتعهداتهم المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والعمل معاً للتوسع في نظام ضرائب الكربون المصممة على نحو منصف أو ما يعادله من النظم الأخرى. ويجب على المجتمع العالمي أن يتحرك بسرعة لتجنب تكرار هذه الكارثة عن طريق بناء مخزونات عالمية من الإمدادات والمعدات الوقائية الضرورية، وتمويل الأبحاث ودعم نظم الصحة العامة، وإرساء آليات فعالة لتوصيل مساعدات التخفيف اللازم لأعباء الفئات الأشد احتياجاً.

## أزمة كوفيد-١٩: تداعيات اقتصادية أكثر حدة من المنتظر

أشارت البيانات الاقتصادية التي كانت متاحة وقت صدور تنبؤات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى هبوط غير مسبوق في النشاط العالمي بسبب جائحة كوفيد-١٩. وتشير البيانات المنشورة منذ ذلك الحين إلى مرور عدة اقتصادات بهبوط أعمق مما كان متوقعا من قبل.

**وقد تفاقمت الجائحة في عدة بلدان، واستقرت في بلدان أخرى.** فعقب صدور عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تكثفت الجائحة بسرعة في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما استوجب تطبيق إغلاقات عامة صارمة، وأسفر عن تعرض النشاط لاضطرابات أكبر مما أشارت إليه التنبؤات. وفي بلدان أخرى، كانت الإصابات والوفيات المسجلة أقل على أساس المتوسط للفرد، وإن كانت محدودة اختبارات الكشف عن الفيروس تعني أن هناك ضابطة كبيرة بشأن مسار الجائحة. وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة، تراجعت وتيرة الإصابات الجديدة ومعدلات الإشغال في أسرة العناية المركزة بالمستشفيات، بفضل أسابيع من الإغلاق العام والتباعد الطوعي.

**هبوط متزامن وعميق:** كان إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من العام أسوأ عموما من المستوى المتوقع (مع بضعة استثناءات، منها، مثلاً، شيلي والصين والهند وماليزيا وتايلاند في الأسواق الصاعدة، وأستراليا وألمانيا واليابان في الاقتصادات المتقدمة). وتشير المؤشرات عالية التواتر إلى انكماش أكثر حدة في الربع الثاني من العام، إلا في الصين حيث أُعيد فتح معظم البلاد مع مطلع إبريل.

**وحدث هبوط ملحوظ في ناتج الاستهلاك والخدمات.** ففي معظم حالات الركود، يلجأ المستهلكون إلى مدخراتهم أو يعتمدون على شبكات الأمان الاجتماعي والدعم العائلي لتخفيف تقلبات الإنفاق، ويكون الاستهلاك أقل تأثيراً نسبياً مقارنة بالاستثمار. ولكن ناتج الاستهلاك والاستثمار هبط بشكل ملحوظ هذه المرة. ويعكس هذا النمط توليفة فريدة من العوامل المؤثرة: التباعد الاجتماعي، والإغلاق العام اللازم لإبطاء انتقال العدوى والسماح لنظم الرعاية الصحية بتوفير العناية اللازمة لعدد الحالات المتزايد بسرعة، وخسائر الدخل الكبيرة، وتراجع ثقة المستهلكين. كذلك خفضت الشركات استثماراتها حين واجهت انخفاضات حادة في الطلب، وانقطاعات في الإمدادات، وآفاق غير مؤكدة للدخل المستقبلي. وهكذا، توجد صدمة واسعة النطاق في الطلب الكلي، تتسبب في تقادم اضطرابات الإمدادات على المدى القريب نتيجة للإغلاقات العامة.

**ولا تزال حرية الحركة محدودة.** فعلى مستوى العالم، كانت الإغلاقات العامة في أشد مراحلها وأوسعها نطاقاً من حوالي منتصف مارس وحتى منتصف مايو. ومع إعادة فتح الاقتصادات بالتدرج، زادت حرية الحركة في بعض المجالات ولكنها ظلت محدودة بوجه عام مقارنة بمستويات ما قبل الفيروس، مما يشير إلى قيام الناس طواعية بالحد من تعرضهم لبعضهم البعض. وفي هذا الصدد، تشير **بيانات حرية الحركة المستمدة من تتبع الهواتف الجواله**، على سبيل المثال، إلى أن النشاط لا يزال منخفضاً في تجارة التجزئة، والترفيه، ومحطات العبور، وأماكن العمل في معظم البلدان، وإن كان يبدو قد عاد إلى مستوى السيناريو الأساسي في مجالات معينة.

**ضربة حادة أصابت سوق العمل:** يأتي التراجع الحاد في النشاط مصحوباً بضربة كارثية لسوق العمل العالمية. وقد تمكنت بعض البلدان (وأبرزها في أوروبا) من احتواء التداعيات باستخدام نظم العمل قصير الأجل. ومع ذلك، فطبقاً لما أعلنته **منظمة العمل الدولية**، كان انخفاض ساعات العمل على مستوى العالم في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالربع الرابع من عام ٢٠١٩ معادلاً لخسارة ١٣٠ مليون وظيفة بدوام كامل. ومن المرجح أن يكون الانخفاض في الربع الثاني من ٢٠٢٠ معادلاً لأكثر من ٣٠٠ مليون وظيفة بدوام كامل. وفي البلدان التي أُعيد فتح اقتصاداتها، ربما يكون أدنى انخفاض قد حدث في إبريل الماضي - وهو ما يشير إليه، مثلاً، تقرير العمالة لشهر مايو في الولايات المتحدة حيث بدأت العمالة المسرححة مؤقتاً تعود إلى العمل في بعض القطاعات الأكثر تضرراً من الإغلاق العام.

وكانت الضربة التي تلقتها سوق العمل بالغة الحدة بالنسبة للعمال محدودي المهارات الذين لا يملكون خيار العمل من المنزل. ويبدو أيضا أن خسائر الدخل لم تكن متساوية فيما بين الجنسين، حيث [تحملت النساء في الفئات الأقل دخلا جانبا أكبر من تأثير الجائحة في بعض البلدان](#). ومن مجموع يبلغ حوالي ٢ مليار عامل في القطاع غير الرسمي على مستوى العالم، تقدّر منظمة العمل الدولية أن قرابة ٨٠٪ تضرروا بشدة.

**الانكماش في التجارة العالمية:** أدى الهبوط بطابعه المتزامن إلى تضخيم الاضطرابات المحلية حول العالم. فقد انكشمت التجارة بما يقارب -٣,٥٪ (على أساس سنوي) في الربع الأول من العام، انعكاسا لضعف الطلب، وانهايار السياحة العابرة للحدود، واضطرابات الإمدادات المتعلقة بالإغلاقات العامة (التي فاقمتها في بعض الحالات قيود التجارة).

**ضعف التضخم:** هبط متوسط التضخم في الاقتصادات المتقدمة حوالي ١,٣ نقطة مئوية منذ نهاية عام ٢٠١٩ إلى ٠,٤٪ (على أساس سنوي) حسب الوضع في إبريل ٢٠٢٠، بينما هبط في اقتصادات الأسواق الصاعدة بواقع ١,٢ نقطة مئوية إلى ٤,٢٪. ويبدو أن الضغوط الخافضة للأسعار بسبب هبوط الطلب الكلي، إلى جانب آثار انخفاض أسعار الوقود، قد وازنت وتجاوزت أي ضغوط رافعة مدفوعة بالتكلفة سببتها انقطاعات الإمدادات حتى الآن.

## الإجراءات المضادة من السياسات قلصت الأضرار الاقتصادية وعززت المزاج المالي

بعض النقاط المضيئة تخفف الظلمة. فبعد التشديد الحاد للأوضاع المالية في الفترة يناير-مارس، تم تيسير هذه الأوضاع في حالة الاقتصادات المتقدمة، وبدرجة أقل بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة، مما يعكس أيضا إجراءات السياسة التي ناقشها أدناه.

وقد حالت عدة بلدان دون حدوث خسائر أكبر على المدى القريب من خلال الإجراءات المضادة التي اتخذتها منذ بداية الأزمة على صعيدي المالية العامة والقطاع المالي. فأدت برامج ساعات العمل المخفضة ومساعدة العاملين الموقوفين مؤقتا عن العمل إلى حماية الكثيرين من الوقوع في بطالة صريحة، بينما أدى الدعم المالي للشركات والإجراءات التنظيمية لضمان استمرار توفير الائتمان إلى الحيلولة دون حدوث حالات إفلاس على نطاق أوسع (راجع المرفق ١ وقاعدة بيانات تقرير "الراصد المالي" ليونيو ٢٠٢٠ عن إجراءات المالية العامة الفُطرية، حيث يرد نقاش عن إجراءات المالية العالمية التي أُعلنت على مستوى العالم بقيمة ١١ تريليون دولار أمريكي تقريبا، وكذلك عدد [إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وأداة الصندوق لتتبع السياسات فيما يتعلق باستجابات البلدان لجائحة كوفيد-١٩](#)، اللذين يقدمان قائمة أوسع للإجراءات المتخذة في كل بلد).

وفي بعض الحالات، أدت الإجراءات السريعة والمبتكرة من جانب البنوك المركزية (مثلما فعلت بضعة بنوك مركزية في الأسواق الصاعدة حين أطلقت إجراءات التيسير الكمي لأول مرة، وبعض البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة التي زادت من المشتريات الكبيرة للأصول) إلى زيادة توفير السيولة والحد من ارتفاع تكاليف الاقتراض (راجع مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي، عدد يونيو ٢٠٢٠). وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت خطوط تبادل العملات الأجنبية لعدة بنوك مركزية في الأسواق الصاعدة على تخفيف نقص السيولة بالدولار الأمريكي. وتعاقت تدفقات الحافظة إلى الأسواق الصاعدة بعد خروجها بأحجام قياسية في الفترة فبراير-مارس، كما زاد إصدار السندات بالعملة الصعبة في البلدان التي تتمتع بتصنيفات ائتمانية أقوى. وفي الوقت نفسه، زاد عرض الائتمان مع الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الرقابة المالية - بما في ذلك تعديل شروط سداد القروض المصرفية وتحرير هوامش أمان رأس المال والسيولة.

كذلك ساعد استقرار السوق النفطية على تحسين المزاج السائد. فقد كانت عقود النفط الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط قد انخفضت بعمق إلى النطاق السالب للعقود المنتهية في مطلع الصيف، لكنها ارتفعت في الأسابيع القليلة الماضية ليرتفع تداولها في نطاق مستقر قريب من السعر الفوري الجاري.

وانعكست هذه التطورات في تغيرات أسعار الصرف منذ أوائل إبريل. واعتباراً من منتصف يونيو، انخفض سعر الدولار الأمريكي بنحو ٤٪ بالقيمة الفعلية الحقيقية (بعد أن ارتفع بأكثر من ٨٪ بين شهر يناير وأوائل إبريل). وقد ارتفع منذ إبريل سعر العملات الأخرى التي كانت قد سجلت تراجعاً حاداً في الشهور السابقة - بما في ذلك الدولار الأسترالي والكرون النرويجي بين عملات الاقتصادات المتقدمة، والروبية الإندونيسية والبيزو المكسيكي والروبل الروسي ورائد جنوب إفريقيا بين عملات الأسواق الصاعدة.

## اعتبارات بشأن التنبؤات

تساعد التطورات الواردة في القسم السابق على تشكيل الافتراضات الأساسية لتنبؤات النمو العالمي، ولا سيما بالنظر إلى اضطرابات النشاط الناجمة عن الجائحة، وأسعار السلع الأولية، والأوضاع المالية، ودعم السياسات.

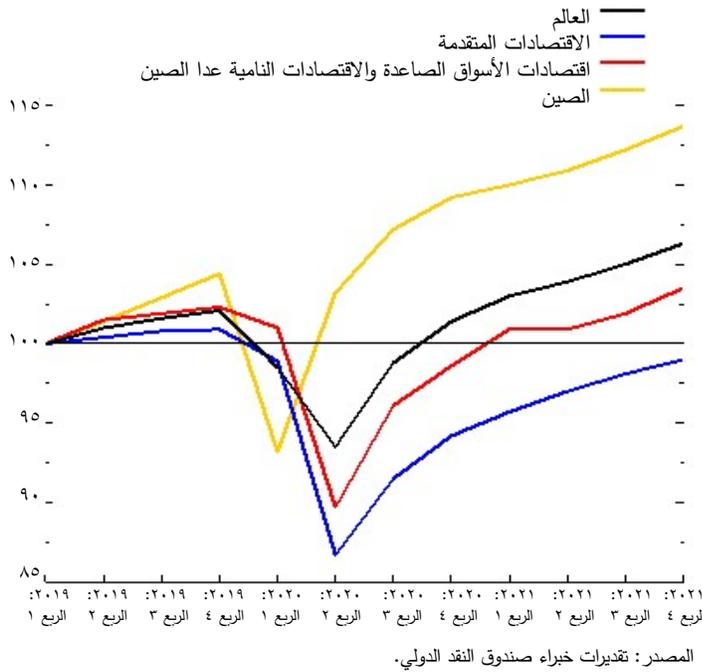
**اضطرابات النشاط في سيناريو التنبؤ الأساسي:** استناداً إلى المفاجآت الخافضة للتوقعات في الربع الأول من العام، فإن هذه التنبؤات المحدثة تأخذ في الاعتبار إصابة النشاط بضربة أكبر في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ وحدث بطء أكبر في مسار التعافي خلال النصف الثاني من العام مقارنةً بما كان متصوراً في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للاقتصادات التي تتراجع فيها معدلات الإصابة بالفيروس، يعكس بطء مسار التعافي في التنبؤات المحدثة ثلاثة افتراضات أساسية: استمرار التباعد الاجتماعي خلال النصف الثاني من ٢٠٢٠، وزيادة الآثار الغائرة للضربة الأكبر من المتوقع التي أصابت النشاط أثناء الإغلاق العام في الربعين الأول والثاني من العام، وتأثر الإنتاجية سلباً في سياق جهود مؤسسات الأعمال الناجية لتعزيز معايير الأمان والنظافة في أماكن العمل. وبالنسبة للاقتصادات التي لا تزال تجد صعوبة في السيطرة على معدلات الإصابة، ستؤدي الحاجة إلى مواصلة الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي إلى إلحاق خسائر إضافية بالنشاط. وأحد الافتراضات المهمة في هذا الصدد هو أن البلدان التي تراجعت معدلات الإصابة فيها لن تعيد تطبيق الإغلاق العام الصارم الذي شهده النصف الأول من العام، بدلاً من الاعتماد على أساليب بديلة إذا دعت الحاجة إلى احتواء انتقال العدوى (كزيادة اختبارات الكشف عن الفيروس، وتتبع المخالطين، والعزل). وينظر القسم المعني بالمخاطر أدناه في سيناريوهات بديلة، بما في ذلك سيناريو يتضمن تكرار تفشي الفيروس في ٢٠٢١.

**دعم السياسات والأوضاع المالية:** تُدخّل التوقعات في الاعتبار تأثير الإجراءات المضادة الكبيرة التي تم تنفيذها على صعيد المالية العامة حتى الآن والمتوقعة لما تبقى من العام. ومع السماح أيضاً بعمل أدوات الضبط التلقائي وتوفير هوامش أمان إضافية، من المتوقع أن تتسع عجوزات المالية العامة الكلية إلى حد كبير وأن ترتفع نسب الدين على مدار الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ومن المفترض أن يستمر عمل البنوك المركزية على الأسس الحالية على مدار أفق التنبؤ حتى نهاية ٢٠٢١. وبشكل أعم، من المتوقع أن تظل الأوضاع المالية على نفس مستوياتها الحالية تقريباً، سواء بالنسبة للاقتصادات المتقدمة أو اقتصادات الأسواق الصاعدة.

**أسعار السلع الأولية:** لا يوجد تغير يُذكر في الافتراضات المتعلقة بأسعار الوقود عما كانت عليه في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المقدر أن يبلغ متوسط أسعار النفط الفورية للبرميل ٣٦,٢٠ دولار أمريكي في ٢٠٢٠ و ٣٧,٥٠ دولار أمريكي في ٢٠٢١. وتشير منحنيات عقود النفط الآجلة إلى توقع زيادة الأسعار بعد ذلك في اتجاه ٤٦ دولاراً أمريكياً، وهو ما يظل دون المستوى المتوسط لعام ٢٠١٩ بنحو ٢٥٪. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الأولية غير الوقود بسرعة أكبر بقليل من المفترض في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

## هبوط عميق في ٢٠٢٠، وتحسن بطيء في ٢٠٢١

الشكل البياني ١: إجمالي الناتج المحلي العالمي ربع السنوي (٢٠١٩: الربع الأول = ١٠٠)



من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي -٤,٩٪ عام ٢٠٢٠، بانخفاض قدره ١,٩ نقطة مئوية عن تنبؤات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الجدول ١). وتم تخفيض توقعات نمو الاستهلاك، على وجه الخصوص، بالنسبة لمعظم الاقتصادات، نتيجة لاضطراب النشاط المحلي بصورة أكبر من المتوقع. وتعكس التوقعات التي تشير إلى تراجع الاستهلاك الخاص مزيجاً من العوامل يجمع بين صدمة الطلب الإجمالي السلبية الكبيرة بسبب التباعد الاجتماعي والإغلاق العام، وكذلك ارتفاع المدخرات الوقائية. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكون الاستثمار منخفضاً حيث توجل الشركات مصروفاتها الرأسمالية وسط ارتفاع عدم اليقين. ويؤدي الدعم المقدم من السياسات إلى موازنة جزء من تدهور الطلب المحلي الخاص.

وفي السيناريو الأساسي، من المتوقع أن يصل النشاط العالمي إلى القاع في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، ثم ينتعش فيما بعد (الشكل البياني ١). وفي ٢٠٢١، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى ٥,٤٪، بانخفاض قدره ٠,٤

نقطة مئوية عن تنبؤات إبريل الماضي. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد الاستهلاك بالتدريج في العام القادم وأن يتحسن الاستثمار، وإن ظل منخفضاً. وتشير التنبؤات إلى ارتفاع طفيف في إجمالي الناتج المحلي العالمي لعام ٢٠٢١ ككل مقارنة بمستواه في ٢٠١٩.

**عدم اليقين:** على غرار تنبؤات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، هناك قدر كبير من عدم اليقين حول هذه التنبؤات. فالتنبؤات تعتمد على عمق الانكماش في الربع الثاني من ٢٠٢٠ (الذي لا تتوافر بعد بيانات كاملة عنه) وكذلك حجم الصدمة المعاكسة ومدى استمراريتها. وتعتمد هذه العوامل، بدورها، على عدة عوامل غير مؤكدة، بما في ذلك:

- طول فترة الجائحة والإغلاقات العامة التي تتطلبها؛
- التباعد الاجتماعي الطوعي، والذي سيؤثر على الإنفاق؛
- قدرة العمالة المسرحة على تأمين وظائف في قطاعات يمكن أن تكون مختلفة؛
- الآثار الغائرة للإغلاقات المحكمة وخروج العمالة العاطلة من قوة العمل، مما قد يزيد من صعوبة انتعاش النشاط بمجرد انحسار الجائحة؛
- تأثير التغييرات الرامية إلى زيادة أمان أماكن العمل - مثل نوبات العمل المتعاقبة، وزيادة النظافة والتنظيف بين النوبات، والممارسات الجديدة في أماكن العمل فيما يتعلق بمدى تقارب الموظفين على خطوط الإنتاج - والتي تنشئ تكاليف على الأعمال؛
- إعادة صياغة سلاسل الإمدادات العالمية بما تُحدثه من تأثير على الإنتاجية، في محاولة من الشركات لتعزيز صلابتها في مواجهة اضطرابات الإمدادات؛

- مدى التداعيات العابرة للحدود النابعة من تراجع الطلب الخارجي إلى جانب نقص التمويل؛
- التوصل في نهاية المطاف إلى تسوية الانفصال الحالي بين تقييمات الأصول وآفاق النشاط الاقتصادي (على النحو الذي يسلب عليه الضوء عدد يونيو ٢٠٢٠ من مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي).

ومن المتوقع أن يبلغ النمو في مجموعة *الاقتصادات المتقدمة* -٨,٠٪ في ٢٠٢٠، بانخفاض قدره ١,٩ نقطة مئوية عما ورد في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويبدو أن النشاط قد تلقى في النصف الأول من العام ضربة أقوى مما كان متوقعا، إذ توجد دلائل على تطبيق التباعد بصورة طوعية حتى قبل فرض الإغلاقات العامة. ويشير هذا أيضا إلى تعافٍ أكثر تدرجا في النصف الثاني من العام مع أرجحية استمرار الخوف من العدوى. وتشير التنبؤات إلى هبوط النشاط بشكل عميق ومتزامن في الولايات المتحدة (-٨٪)؛ واليابان (-٥,٨٪)؛ والمملكة المتحدة (-١٠,٢٪)؛ وألمانيا (-٧,٨٪)؛ وفرنسا (-١٢,٥٪)؛ وإيطاليا وإسبانيا (-١٢,٨٪). وفي عام ٢٠٢١، يُتوقع ارتفاع معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى ٤,٨٪، ليصبح إجمالي الناتج المحلي للمجموعة في عام ٢٠٢١ أقل بنحو ٤٪ من المستوى المسجل عام ٢٠١٩.

وفيما بين *اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية*، من المتوقع أن تكون الضربة التي يتلقاها النشاط بسبب الاضطرابات المحلية أقرب إلى سيناريو التطورات السلبية المتصور في إبريل، مما يعادل التحسن في مزاج الأسواق المالية ويطغى عليها. ويعكس تخفيض التوقعات أيضا زيادة التداعيات المترتبة على تراجع الطلب الخارجي. ويُلاحظ أن تخفيض توقعات آفاق النمو للاقتصادات الصاعدة والنامية على مدار الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (٢,٨ نقطة مئوية) يتجاوز تخفيض التوقعات للاقتصادات المتقدمة (١,٨ نقطة مئوية). وباستثناء الصين، يبلغ تخفيض التوقعات للاقتصادات الصاعدة والنامية ٣,٦ نقطة مئوية على مدار الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وعلى وجه الإجمال، تشير التنبؤات إلى نمو مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمعدل -٣٪ في ٢٠٢٠، بانخفاض قدره نقطتان مئويتان عن تنبؤات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يبلغ النمو بين البلدان منخفضة الدخل -١,٠٪ في ٢٠٢٠، بانخفاض قدره حوالي ١,٤ نقطة مئوية عن تنبؤات عدد إبريل ٢٠٢٠، وإن كان هناك تفاوت في النمو بين فرادى البلدان. وباستثناء بضعة اقتصادات واعدة كبيرة، يُتوقع حدوث انكماش بنسبة -٢,٢٪ عام ٢٠٢٠ في المجموعة الباقية من البلدان النامية منخفضة الدخل.

وللمرة الأولى، يُتوقع أن تمر كل المناطق بنمو سالب في عام ٢٠٢٠. غير أن هناك فروقا كبيرة بين فرادى الاقتصادات، انعكاسا لتطور الجائحة وفعالية استراتيجيات الاحتواء؛ وتفاوت الهيكل الاقتصادي (كالاعتماد على القطاعات شديدة التأثر مثل السياحة والنفط، على سبيل)؛ والاعتماد على التدفقات المالية الخارجية، بما في ذلك تحويلات العاملين في الخارج؛ واتجاهات النمو قبل الأزمة. وفي الصين، حيث يجري التعافي من الانكماش الحاد الذي شهده الربع الأول من العام، يُتوقع أن يبلغ النمو ١٪ عام ٢٠٢٠، بدعم جزئي من التحفيز الذي تتيحه السياسات. ومن المتوقع أن ينكمش اقتصاد الهند بنسبة ٤,٥٪ عقب فترة أطول من الإغلاق العام وزيادة بطء التعافي عن المستوى المتوقع في إبريل. وفي أمريكا اللاتينية، حيث لا تزال معظم البلدان تجد صعوبة في احتواء العدوى، من المتوقع أن ينكمش أكبر اقتصادين، وهما البرازيل والمكسيك، بمقدار ٩,١٪ و ١٠,٥٪، على الترتيب، في عام ٢٠٢٠. وتعني الاضطرابات الناجمة عن الجائحة، وكذلك الانخفاض الكبير في الدخل المتاح للتصرف لدى البلدان المصدرة للنفط بعد الانخفاض الحاد لأسعار الوقود، حدوث ركود حاد في روسيا (-٦,٦٪)، والمملكة العربية السعودية (-٦,٨٪)، ونيجيريا (-٥,٤٪)، بينما ستأثر جنوب إفريقيا تأثرا حادا (-٨,٠٪) بسبب الأزمة الصحية.

## الجدول ١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

(التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

من ربيع عام رابع إلى آخر/٢		على أساس سنوي مقارن							
توقعات		الاختلاف عن توقعات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ١/		توقعات					
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
٤,٦	٣,٥-	٢,٨	١,٩-	٥,٤	٤,٩-	٢,٩	٣,٦		
٥,١	٧,٢-	١,٥	١,٩-	٤,٨	٨,٠-	١,٧	٢,٢		
٥,٤	٨,٢-	٢,٣	٢,١-	٤,٥	٨,٠-	٢,٣	٢,٩		
٥,٨	٨,٦-	١,٠	٢,٧-	٦,٠	١٠,٢-	١,٣	١,٩		
٥,٥	٦,٧-	٠,٤	٠,٨-	٥,٤	٧,٨-	٠,٦	١,٥		
٤,٢	٨,٩-	٠,٩	٥,٣-	٧,٣	١٢,٥-	١,٥	١,٨		
٥,٥	١٠,٩-	٠,١	٣,٧-	٦,٣	١٢,٨-	٠,٣	٠,٨		
٦,٣	١١,٤-	١,٨	٤,٨-	٦,٣	١٢,٨-	٢,٠	٢,٤		
٠,٠	١,٨-	٠,٧-	٠,٦-	٢,٤	٥,٨-	٠,٧	٠,٣		
٦,٩	٩,٠-	١,١	٣,٧-	٦,٣	١٠,٢-	١,٤	١,٣		
٤,٦	٧,٥-	١,٥	٢,٢-	٤,٩	٨,٤-	١,٧	٢,٠		
٥,٥	٥,١-	١,٩	٠,٢-	٤,٢	٤,٨-	١,٧	٢,٧		
٤,٢	٠,٥-	٣,٩	٢,٠-	٥,٩	٣,٠-	٣,٧	٤,٥		
٣,٩	٢,٤	٥,٠	١,٨-	٧,٤	٠,٨-	٥,٥	٦,٣		
٤,٣	٤,٤	٦,٠	٠,٢-	٨,٢	١,٠	٦,١	٦,٧		
١,٢	٠,٢	٣,١	٦,٤-	٦,٠	٤,٥-	٤,٢	٦,١		
٦,١	١,٤-	٤,٦	١,٤-	٦,٢	٢,٠-	٤,٩	٥,٣		
٦,٦	٧,٠-	٣,٤	٠,١	٤,٣	٥,٨-	٢,١	٣,٢		
٥,٦	٧,٥-	٢,٢	١,١-	٤,١	٦,٦-	١,٣	٢,٥		
٤,١	٩,٠-	٠,٢-	٤,٢-	٣,٧	٩,٤-	٠,١	١,١		
٤,٥	٩,٣-	١,٦	٣,٨-	٣,٦	٩,١-	١,١	١,٣		
٤,٨	١٠,١-	٠,٨-	٣,٩-	٣,٣	١٠,٥-	٠,٣-	٢,٢		
...	...	...	١,٩-	٣,٣	٤,٧-	١,٠	١,٨		
٤,١	٤,٤-	٠,٣-	٤,٥-	٣,١	٦,٨-	٠,٣	٢,٤		
...	...	...	١,٦-	٣,٤	٣,٢-	٣,١	٣,٢		
...	...	...	٢,٠-	٢,٦	٥,٤-	٢,٢	١,٩		
٢,٨-	٢,١-	٠,٦-	٢,٢-	٣,٥	٨,٠-	٠,٢	٠,٨		
...	...	...	١,٤-	٥,٢	١,٠-	٥,٢	٥,١		
٤,٨	٤,٩-	٢,٣	١,٩-	٥,٣	٦,١-	٢,٤	٣,١		
...	...	...	٠,٩-	٨,٠	١١,٩-	٠,٩	٣,٨		
...	...	...	١,٣-	٧,٢	١٣,٤-	١,٥	٣,٤		
...	...	...	٠,٥-	٩,٤	٩,٤-	٠,١	٤,٥		
١٢,٢	٤٢,٦-	٦,١-	٠,٩	٣,٨	٤١,١-	١٠,٢-	٢٩,٤		
١,٣	٠,٨-	٤,٩	١,٣	٠,٨	٠,٢	٠,٨	١,٣		

أسعار المستهلك									
الاقتصادات المتقدمة/٨									
١,٥	٠,١-	١,٤	٠,٤-	٠,٢-	١,١	٠,٣	١,٤	٢,٠	
٤,٠	٣,١	٥,٠	٠,٠	٠,٢-	٤,٥	٤,٤	٥,١	٤,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية /٩
سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)									
...	...	...	٠,٠	٠,٢	٠,٦	٠,٩	٢,٣	٢,٥	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
...	...	...	٠,٠	٠,٠	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٣-	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
...	...	...	٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٢١ إبريل إلى ١٩ مايو ٢٠٢٠. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية.

١/ تأتي الفروق من تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وعدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. أما البلدان التي تم تحديث تنبؤاتها مقارنة بتنبؤات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي فتمثل ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي مقيسا بأوزان تعادل القوى الشرائية.

٢/ بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي مقيسا بأوزان تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٠٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات مقيسا بأوزان تعادل القوى الشرائية.

٣/ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

٤/ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم إجمالي الناتج المحلي من عام ٢٠١١ والأعوام التالية على أساس إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، والسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ كسنة الأساس.

٥/ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام.

٦/ متوسط بسيط لمعدلات النمو لأحجام الصادرات والواردات (من السلع والخدمات).

٧/ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٦١,٣٩ دولار للبرميل في عام ٢٠١٩؛ ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية (في ١٩ مايو ٢٠٢٠) ٣٦,١٨ دولار في عام ٢٠٢٠ و ٣٧,٥٤ دولار في عام ٢٠٢١.

٨/ معدل التضخم في منطقة اليورو ٠,٢٪ في عام ٢٠٢٠ و ٠,٩٪ في عام ٢٠٢١، وفي اليابان -٠,١٪ في عام ٢٠٢٠ و ٠,٣٪ في عام ٢٠٢١، وفي الولايات المتحدة ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٠ و ١,٥٪ في عام ٢٠٢١.

٩/ باستثناء فنزويلا.

وفي عام ٢٠٢١، من المتوقع أن يتحسن معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليصل إلى ٥,٩٪، وهو ما يرجع في الأساس إلى تنبؤات تعافي الصين (٨,٢٪). ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو للمجموعة، باستثناء الصين، -٥٪ في ٢٠٢٠ و ٤,٧٪ في ٢٠٢١، مما يصل بإجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢١ في هذه المجموعة الفرعية من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أقل بدرجة طفيفة من مستواه المسجل في ٢٠١٩.

وستعاني **التجارة العالمية** من انكماش عميق هذا العام يبلغ حوالي -١١,٩٪، انعكاسا للتراجع الكبير في الطلب على السلع والخدمات، بما في ذلك السياحة. وتماشيا مع التحسن التدريجي في الطلب المحلي في العام القادم، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى حوالي ٨٪.

**آفاق التضخم:** تم تخفيض توقعات التضخم بوجه عام، مع انفراد عام ٢٠٢٠ والاقتصادات المتقدمة بتخفيضات أكبر. ويعكس هذا بشكل عام اقتران ضعف النشاط بانخفاض أسعار السلع الأولية، وإن كان أثر انخفاض سعر الصرف على أسعار الواردات يوازنه بشكل جزئي. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم تدريجيا في عام ٢٠٢١، تماشيا مع الانتعاش المتوقع في النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، تظل آفاق التضخم ضعيفة، انعكاسا لتوقعات استمرار ضعف الطلب الكلي.

### احتمال انعكاس مسار التقدم في الحد من الفقر

هذه التوقعات تعني أن الجائحة ستترك أثرا سلبيا حادا بصفة خاصة على الأسر منخفضة الدخل في أنحاء العالم مما قد يتسبب في زيادة عدم المساواة بدرجة كبيرة. فقد انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع - أي على دخل أقل من ١,٩٠ دولار يوميا - إلى **أقل من ١٠٪ في السنوات الأخيرة** (مقارنة بأكثر من ٣٥٪ في عام ١٩٩٠). وهذا التقدم المحرز **يتعرض للخطر من جراء أزمة كوفيد-١٩**، حيث يتوقع أن تسجل أكثر من ٩٠٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية معدلات نمو سالبة لدخل الفرد في عام ٢٠٢٠. ففي البلدان ذات النسب العالية من العمالة في القطاع غير الرسمي، أدت حالات الإغلاق العام إلى فقدان الوظائف وخسائر الدخل المفاجئة لأعداد كبيرة من العمال (غالبا حيث يعمل المهاجرون بعيدا عن أوطانهم، منقطعين عن شبكات الدعم). وإضافة إلى ذلك، مع اتساع نطاق إغلاق المدارس في حوالي ١٥٠ بلدا بنهاية شهر مايو، **تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة إلى أن قرابة ١,٢ مليار طفل من أطفال المدارس** (حوالي ٧٠٪ من المجموع العالمي) تأثروا من هذا الوضع حول العالم. وسيترتب على ذلك حدوث خسارة كبيرة في مستوى التعلم تتعكس آثارها السلبية الهائلة على مستويات الدخل المتوقعة للأطفال في البلدان منخفضة الدخل.

### المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد

تشكل أجواء عدم اليقين الأساسية المحيطة بتطور الجائحة عاملا رئيسيا في صياغة الآفاق الاقتصادية وتعمق معرفة اتجاه ميل كفة ميزان المخاطر. فالهبوط الاقتصادي قد يكون أقل حدة مما تشير إليه التنبؤات إذا عادت الأوضاع الاقتصادية إلى طبيعتها بسرعة أكبر من المتوقع حاليا في المناطق التي أعادت فتح نشاطها الاقتصادي - كالصين، على سبيل المثال، حيث جاء التعافي في قطاعي الاستثمار والخدمات حتى نهاية شهر مايو أقوى من المتوقع. ومن المحتمل أن تؤدي الانفراجات الطبية مع تطوير العلاجات وإجراء التغييرات في سلوكيات التباعد الاجتماعي إلى إتاحة الفرصة أمام نظم الرعاية الصحية للتكيف بصورة أفضل دون الحاجة إلى فترات الإغلاق العام الممددة والصارمة. كذلك تسير تجارب إنتاج اللقاح بوتيرة سريعة. فمن شأن تطوير لقاح آمن وفعال أن يحسن المزاج العام كما يمكنه تحسين نتائج النمو في عام ٢٠٢١، حتى إذا لم يتم التوسع بالسرعة الكافية في إنتاج اللقاح لتوفير المناعة المجتمعية (مناعة القطيع) مع نهاية عام ٢٠٢١. وبصورة أعم، يمكن أن تؤدي التغييرات في نظم الإنتاج والتوزيع والدفع أثناء الجائحة إلى إعطاء دفعة فعلية لمكاسب الإنتاجية - من تطوير أساليب جديدة في المجال الطبي وصولا، على نطاق أوسع، إلى تسريع وتيرة الرقمنة أو التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة.

غير أن مخاطر تحقق سيناريو التطورات السلبية لا تزال مرتفعة. فقد يتكرر نقشي الوباء في الأماكن التي يبدو أنها تجاوزت ذروة العدوى، مما يقتضي إعادة فرض على الأقل بعض الإجراءات الاحتوائية. وقد يؤدي تراجع النشاط لفترة أطول أمداً إلى وقوع مزيد من الأضرار، بما في ذلك نتيجة اتساع نطاق إغلاق الشركات، حيث تتردد الشركات الناجية في توظيف الباحثين عن العمل بعد نوبات البطالة المطولة، وفي ظل خروج العاطلين عن العمل بشكل نهائي من قوة العمل. وقد تضيق الأوضاع المالية مرة أخرى مثلما حدث في الفترة من يناير إلى مارس، مما قد يكشف النقاب عن مواطن الضعف بين المقترضين. وقد يدفع ذلك بعض الاقتصادات للدخول في أزمتا مديونية ويتسبب في إبطاء النشاط الاقتصادي أكثر. وبشكل أعم، نجد أن التداعيات العابرة للحدود نتيجة ازدياد ضعف الطلب الخارجي وتشديد الأوضاع المالية قد تتسبب في زيادة تقادم أثر الصدمات ذات الخصوصية القطرية-أو الإقليمية- على النمو العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستجابة الكبيرة على مستوى السياسات في أعقاب التوقف المبدئي المفاجئ في النشاط الاقتصادي قد ينتهي بها الأمر إلى سحبها قبل الأوان أو توجيهها بشكل غير ملائم نتيجة صعوبات في تصميمها أو تنفيذها، مما يؤدي إلى إساءة توزيع العلاقات الاقتصادية الإنتاجية أو تصفيتها. ويتم استعراض بعض هذه الجوانب في "إطار السيناريو" الذي يعرض توقعات النمو في ظل سيناريوهات بديلة.

وبخلاف مخاطر التطورات السلبية ذات الصلة بالجائحة، يتعرض الاقتصاد العالمي لتحديات إضافية تفرضها التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين على عدة جبهات، والعلاقات المتكسكة بين تحالف منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)+ للبلدان المنتجة للنفط، والقلقل الاجتماعية واسعة النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، إزاء خلفية التضخم المنخفض والمديونية المرتفعة (لا سيما في الاقتصادات المتقدمة)، قد يسفر ضعف الطلب الكلي لفترة مطولة عن ازدياد تباطؤ التضخم وصعوبة خدمة الدين، وهو ما يلقي بدوره عبئاً أكبر على النشاط الاقتصادي.

## أولويات السياسة

مع استمرار انتشار الجائحة بلا هوادة، ازدادت خطورة توقعات العواقب السلبية طويلة الأمد على الأرزاق والأمن الوظيفي وعدم المساواة. ومن شأن اتخاذ المزيد من الإجراءات الفعالة على مستوى السياسات أن يساعد في إبطاء وتيرة تدهور هذه الجوانب ويمهد الطريق لتحقيق تعاف أسرع يحقق مصلحة جميع فئات المجتمع بمختلف مستويات الدخل واختلاف المهارات. وفي الوقت نفسه، نظراً لكثافة أجواء عدم اليقين المحيطة بالجائحة وانعكاساتها على القطاعات المختلفة، فسوف يتعين أن تتكيف استجابة السياسات مع تطور الأوضاع لكي تعظم من فعاليتها - على سبيل المثال بالتحول من إنقاذ الشركات إلى تيسير إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة.

ووفقاً لما وردت مناقشته في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن هذه الأهداف على مستوى السياسات هي أهداف مشتركة بين مختلف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى جانب الاقتصادات المتقدمة، ولكن المجموعة الأولى تتعرض لقيود أكبر نسبياً نتيجة انخفاض القدرات في مجال الرعاية الصحية، واتساع القطاعات غير الرسمية، وازدياد قيود الاقتراض. وعلاوة على ذلك، دخلت بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هذه الأزمة بحيز محدود للتصرف على مستوى السياسات. ومن ثم، فإن الدعم الخارجي والتعاون متعدد الأطراف القوي ضروريان لمساعدة هذه البلدان التي تعاني من الضغوط المالية على مكافحة الأزمة. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على البلدان منخفضة الدخل. فكثير منها يعاني من المديونية المرتفعة وبعضها يمر بوضع أممي خطير في ظل نقص الغذاء والدواء. وبالتالي فإن قدرتها على تسخير الاستجابة اللازمة على مستوى السياسات لمنع وقوع الخسائر البشرية الفادحة والآثار طويلة الأمد على الأرزاق تعتمد بدرجة هائلة على توفير مساعدات تخفيف أعباء الديون، والمنح، والتمويل بشروط ميسرة من المجتمع الدولي. ومن المرجح كذلك نشوء تحديات طويلة الأمد أمام الاقتصادات الجزرية التي تعتمد بشدة على السياحة، والاقتصادات التي تحركها قوة صادراتها النفطية.

## توفير الموارد للرعاية الصحية

لا تزال الجائحة مستمرة في فرض ضغوط شديدة على قدرات الرعاية الصحية في كثير من البلدان، بحيث تتسارع وتيرتها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ولا تزال البلدان الأخرى التي تجاوزت ذروة العدوى مهددة بتجدد طفرات الإصابة بالعدوى. وبالتالي فإن كل البلدان بحاجة للتأكد من توافر الموارد الكافية لتنظيم الرعاية الصحية فيها. ويقتضي هذا الأمر زيادة الإنفاق حسب الحاجة في شتى المجالات، بما فيها اختبارات الكشف عن الفيروس والأجسام المضادة؛ وتدريب وتوظيف القائمين على تتبع المخالطين للمرضى؛ واقتناء معدات الوقاية الشخصية؛ والإنفاق على البنية التحتية في مجال الرعاية الصحية لتجهيز غرف الطوارئ، ووحدات الرعاية المركزة، وأجنحة العزل الطبي.

**التعاون متعدد الأطراف لدعم نظم الرعاية الصحية:** يتعين على المجتمع الدولي تكثيف جهوده بدرجة كبيرة لدعم المبادرات الوطنية، بما في ذلك الانتهاء من إلغاء القيود التجارية على المستلزمات الطبية الأساسية؛ والتوسع في تبادل المعلومات حول الجائحة مع توخي الشفافية؛ وتقديم المساعدة الفنية والخبرات للبلدان ذات القدرات المحدودة في مجال الرعاية الصحية، بسبل منها تقديم الدعم للمنظمات الدولية؛ وتوجيه التمويل لتكثيف عمل مراكز إنتاج اللقاح في ظل تقدم مسار التجارب بحيث يمكن توفير الجرعات الكافية بأسعار في المتناول لكل البلدان على وجه السرعة.

## احتواء التداعيات الاقتصادية، وتيسير التعافي

لدى مواجهة فيروس معد بدرجة عالية وكثافة سكانية عرضة للتأثر بالمرض، قامت البلدان بتقييد حرية حركة مواطنيها لكبح انتشار الفيروس وحماية الأرواح. وفي سياق ما نتج عن ذلك من هبوط عميق في النشاط الاقتصادي، لا تزال الأهداف العامة على مستوى السياسات الاقتصادية مماثلة لما سبق تناوله بالنقاش في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مع مواصلة التأكيد على اتخاذ إجراءات موسعة وموجهة بدقة بهدف حماية الفئات الضعيفة. ومع عودة الاقتصادات لفتح أنشطتها الاقتصادية، ينبغي أن يتحول التركيز في هذه الاقتصادات تدريجياً من حماية الوظائف ووقاية الشركات إلى تيسير التعافي وإزالة العقبات أمام إعادة توزيع العمالة. ومع ذلك، فإن مستويات الدين المرتفعة يمكن أن تقيد فرص تقديم دعم إضافي من المالية العامة - وسوف تشكل تحدياً كبيراً في الأجل المتوسط أمام الكثير من البلدان.

ولضمان استعداد الاقتصادات على الوجه الأمثل لمواجهة أي صدمات أخرى، ينبغي أن ينظر صناع السياسات في تقوية آليات الدعم التلقائي المؤقت في الوقت المناسب في حالات هبوط النشاط الاقتصادي. ووفقاً لما أشارت إليه التحليلات في [عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي](#)، فإن الإجراءات التنشيطية من المالية العامة القائمة على أساس القواعد - مثل التحويلات النقدية المؤقتة الموجهة للأسر منخفضة الدخل التي تعاني من نقص السيولة والتي تبدأ بالعمل تلقائياً عندما يرتفع معدل البطالة أو ازدياد طلبات إعانة البطالة إلى مستويات تتجاوز مستوى حدياً معيناً - يمكن أن تكون فعالة للغاية في التخفيف من حدة هبوط النشاط الاقتصادي.

**اقتصادات تتسارع فيها معدلات تشي الجائحة:** في البلدان التي يتعين تطبيق الإغلاق العام فيها لإبطاء معدل انتقال العدوى، ينبغي أن يكون التركيز على احتواء الصدمة الصحية والحد من الضرر الواقع على الاقتصاد حتى يمكن عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته سريعاً بمجرد رفع القيود. والهدف هنا ذو شقين: التخفيف من خسائر دخل الأفراد قدر الاستطاعة مع تمكين تحويل الموارد بعيداً عن القطاعات ذات الاتصال الشخصي المكثف التي يربح لها أن تخرج من الجائحة أصغر حجماً.

والإجراءات الموجهة للفئات المستحقة هي من الممارسات الجيدة الشائعة للتخفيف من حدة خسائر الدخل، مثل التخفيضات الضريبية المؤقتة للمتضررين من الأفراد والشركات، وإعانات دعم الأجور للعاملين الموقوفين مؤقتاً عن العمل، والتحويلات النقدية، والإجازات المرضية لأغراض رعاية الأسرة المدفوعة الأجر. وينبغي تصميم ذلك المزيج المعين من الدعم الموجه للمستحقين وفق ظروف كل بلد

على حدة مع توجيه العناية الواجبة لمن لا تشملهم الحماية في ظل شبكة الأمان الرسمية (وفقا لما ترد مناقشته لاحقا). ومن شأن ضمانات الائتمان المؤقتة، وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعمليات إعادة هيكلة القروض أن تساعد في الحفاظ على علاقات التوظيف التي يرجح أن تظل قادرة على البقاء بعد انحسار الجائحة. وبالتوازي، ينبغي زيادة الإنفاق على إعادة التدريب، إن أمكن، حتى يكون العمال مؤهلين بشكل أفضل للبحث عن العمل في قطاعات أخرى حسب اللزوم. وينبغي تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الأوسع نطاقا، وذلك لأسباب منها توسيع نطاق معايير الأهلية للحماية من آثار البطالة وتوفير تغطية أفضل للعمال في المهن الحرة وفي القطاع غير الرسمي.

ومن شأن توفير السيولة من البنك المركزي وتسهيلات إعادة الإقراض الموجهة للمستحقين بغية تمويل الشركات المتضررة أن يساعد في ضمان استمرار توفير الائتمان، بينما يمكن لتخفيضات أسعار الفائدة الأساسية وعمليات إعادة شراء الأصول أن تحد من ارتفاع تكاليف الاقتراض (راجع مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي، عدد يونيو ٢٠٢٠). أما الاستثمارات العامة في مشروعات البنية التحتية أو التخفيضات الضريبية الشاملة فقد تكون أقل فعالية في تنشيط الطلب في حالة الإغلاق العام لقطاعات كبيرة في الاقتصاد. ومع ذلك، إذا سمحت القيود التمويلية، يمكن أن تقوم مثل هذه الإجراءات بدور مهم في تعزيز الثقة والحد من حالات الإفلاس.

*اقتصادات جاري العمل على إعادة فتح نشاطها الاقتصادي:* بدأت بلدان كثيرة في تقليص إجراءات الإغلاق العام الصارمة. ومع إعادة فتح اقتصادها، يجب أن يتحول تركيز السياسات نحو تيسير التعافي. وهذا يقتضي التراجع عن تقديم الدعم الموجه تدريجيا مع التقدم في مسار التعافي، وتحفيز إعادة توزيع العمالة والموارد حسب الحاجة، وتوفير دفعات تنشيطية.

وينبغي المضي قدما بالتدريج في استراتيجية الخروج من إجراءات الدعم الموجه - مثل إعانات دعم الأجور للعاملين الموقوفين مؤقتا عن العمل، والتحويلات النقدية؛ والمعايير المعززة للتأهل للتأمين ضد البطالة، والضمانات الائتمانية للشركات، وتأجيل سداد خدمة الديون - وذلك لتجنب التعجيل بالدخول في حالات خسارة الدخل والإفلاس في وقت بدأ فيه الاقتصاد لتوه في استعادة موطئ قدم ثابت. وينبغي عند ترتيب خطوات التراجع عن الإجراءات الموجهة مراعاة هيكل التوظيف - على سبيل المثال، نسبة العاملين في المهن الحرة، وتوزيع الشركات في مختلف القطاعات التي تشهد معدلات تعافٍ مختلفة، ودرجة الطابع غير الرسمي في الاقتصاد.

وعند التراجع التدريجي عن الدعم الموجه من المالية العامة، حيثما كان الحيز المالي يسمح بذلك، يمكن الاستعاضة عنه بالاستثمارات العامة لتسريع وتيرة التعافي وزيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر عرضة للتأثر. فالاستثمارات العامة يمكنها دعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون واعتماد استراتيجيات تخفيف الانبعاثات. أما زيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي فسوف تكون مهمة على وجه الخصوص في ظل التأثير السلبي الكبير الذي خلفته الجائحة على العمال منخفضي المهارة (الذين قد يتعذر عليهم أكثر تأمين فرص إعادة التوظيف مقارنة بالعمالة ذات المهارة العالية) وعلى الأسر منخفضة الدخل بشكل أعم (التي قد لا تتوفر لها الموارد الكافية لشراء أدوات الرعاية الصحية والمستلزمات الضرورية).

وفي الوقت نفسه، سوف يتعين زيادة إعانات التعيين والإنفاق على تدريب العمالة لتيسير إعادة توزيعهم نحو القطاعات التي تتمتع بتزايد الطلب وبعبء عن القطاعات التي يرجح لها أن تخرج من الجائحة أصغر حجما. وينبغي لصناع السياسات كذلك معالجة العوامل التي يمكن أن تعوق عملية إعادة التوزيع، بما في ذلك حواجز الدخل إلى الأسواق التي تعطي أفضلية للشركات القائمة على حساب الشركات الجديدة المحتملة، وأوجه الجمود في الأسواق التي تحول دون قيام الشركات بتعيين العمالة. وستتطوي جهود تيسير إعادة توزيع العمالة كذلك على اتخاذ إجراءات لإصلاح الميزانيات العمومية ومعالجة أعباء الديون المفرطة - وهما عاملان تسببا في إبطاء نوبات التعافي من فترات الركود العميق في السابق. وسيطلب ذلك آليات إعادة هيكلة الديون الحرجة والتخلص منها. ومثل هذه الخطوات لخفض الحالات المزمنة من سوء توزيع الموارد وخسائر الإنتاجية يمكن أن تعزز من فعالية دفعة تنشيطية أوسع نطاقا لزيادة الطلب الكلي وتعزيز التوظيف.

*آليات تقديم مساعدات تخفيف الأعباء في البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة:* بالنسبة للاقتصادات التي تتسبب الجائحة وإجراءات الإغلاق العام المصاحبة في إلقاء عبء ثقيل على كاهل العاملين في القطاع غير الرسمي، يمكن لنظم الدفع الرقمية أن توفر طريقة بديلة لضمان وصول التدابير التخفيفية الحكومية للمنتفعين المعنيين ([مذكرة الصندوق ضمن السلسلة الخاصة حول جائحة كوفيد-19](#)). وحيث لا يتوافر لدى الأفراد بطاقات هوية شخصية أو إمكانية الحصول على هواتف جواله للاستفادة من هذه القناة البديلة، يمكن تنفيذ حلول بديلة مؤقتة لتوسيع نطاق تغطية المدفوعات الرقمية ([مذكرة الصندوق ضمن السلسلة الخاصة حول جائحة كوفيد-19](#))، إلى جانب توفير الدعم العيني التكميلي للأسر المحتاجة من خلال الغذاء والدواء وغير ذلك من المستلزمات الاستهلاكية الأساسية - على سبيل المثال، من خلال الحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية.

## التعاون متعدد الأطراف

نظرا للنطاق العالمي الذي يميز هذه الأزمة، يجب على البلدان التعاون على عدة أصعدة لمكافحة التحديات المشتركة. فإلى جانب الجهود المشتركة لدعم نظم الرعاية الصحية، هناك حاجة ماسة لمساعدات السيولة للبلدان التي تتعرض لصدمات صحية ونقص التمويل الخارجي.

وتمثل مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات الدين الرسمي مؤقتا للبلدان منخفضة الدخل خطوة مهمة لمساعدة تلك البلدان على الاحتفاظ بالسيولة الدولية وتوجيه مواردها لمكافحة الأزمة الصحية. وينبغي كذلك للدائنين من القطاع الخاص القيام بمعاملة مماثلة. وبصورة أعم، من مصلحة كل الدائنين والمقرضين من البلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة الذين لديهم مديونيات مرتفعة واحتياجات تمويلية كبيرة أن يتوصلوا إلى اتفاق سريع حول شروط مقبولة فيما بينهم بالنسبة لمساعدات تخفيف أعباء الديون عند الحاجة.

ومن شأن المساعدة متعددة الأطراف من خلال شبكة الأمان المالي العالمية أن تساعد في زيادة تخفيف أثر صدمات التمويل. وقد عزز صندوق النقد الدولي حدود الاستفادة من تسهيلات التمويل الطارئة، وزاد من قدرته على تقديم مساعدات تخفيف أعباء خدمة الدين القائمة على المنح، ويعمل حاليا على مساعدة البلدان المعرضة للمخاطر عن طريق تقديم التمويل الجديد من خلال تسهيلات إقراضية أخرى. وتم كذلك تفعيل عناصر أخرى من عناصر شبكة الأمان المالي العالمية للتخفيف من حدة النقص في السيولة الدولية في الأسواق الصاعدة، شملت خطوط مبادلة العملة بين البنوك المركزية. وتسترشد هذه الإجراءات بالإدراك المشترك لازدياد الضغوط عموما على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة التي تصدر عملات الاحتياطي. وكلما طال أمد الجائحة وتبعاتها، زادت الحاجة لتعزيز الجهود الرامية لدعم الاقتصادات التي تتعرض للضغوط المالية.

وبخلاف الجائحة، يجب أن يتعاون صناع السياسات لمعالجة القضايا الاقتصادية التي تقوم عليها التوترات التجارية والتكنولوجية إلى جانب الثغرات في النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد. وعدم التوصل إلى حل دائم لهذه الاحتكاكات سيهدد إمكانية التوصل في نهاية المطاف إلى التعافي من أزمة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، بناء على الهبوط القياسي في مستوى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العام الجاري (مما يرجع إلى حد كبير لانخفاض استخدام الوقود الأحفوري أثناء الجائحة)، ينبغي أن يفي صناع السياسات بتعهداتهم المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ، كما يجب تكثيف الجهود على المستوى الدولي، وذلك في الوضع الأمثل من خلال تطبيق نظام لضرائب الكربون مصمم على نحو منصف أو ما يعادله من النظم الأخرى (راجع [عدد أكتوبر 2019 من تقرير الرائد المالي](#)). كذلك تمثل أسعار النفط المنخفضة فرصة لخفض إعانات دعم الوقود الضارة. وعلى المجتمع العالمي أن يتحرك بسرعة لتجنب تكرار هذه الكارثة عن طريق بناء مخزونات عالمية من الإمدادات والمعدات الوقائية الضرورية التي يمكن توزيعها على وجه السرعة في المناطق المتأثرة، وتمويل الأبحاث ودعم نظم الصحة العامة، وإرساء آليات فعالة لتوصيل مساعدات التخفيف اللازم لأعباء الفئات الأشد احتياجا.

## إطار السيناريو: السيناريوهات البديلة

يقترن "نموذج مجموعة العشرين" الذي أعده الصندوق بتحليل تفصيلي على أساس القطاعات لتقدير أثر اثنين من السيناريوهات البديلة، هما: (١) موجة ثانية من تفشي مرض كوفيد-١٩ في أوائل ٢٠٢١، و(٢) تعاف أسرع نتيجة إجراءات الإغلاق العام المطبقة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠. وتُعرض بيانات هذين السيناريوهين، اللذين نستعرض ملخصاً لهما أدناه، على أساس الانحرافات عن توقعات عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير *مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي* (السيناريو الأساسي).

### سيناريو ١: موجة عالمية ثانية من تفشي جائحة كوفيد-١٩ في أوائل ٢٠٢١

بينما لا يستبعد السيناريو الأساسي إمكانية حدوث طفرة جديدة في حالات الإصابة بالعدوى في بعض البلدان، فإن السيناريو الأول يفترض بدلا من ذلك حدوث موجة تفشي عالمية كبرى ثانية في أوائل عام ٢٠٢١. ويُفترض أن يصل حجم اضطرابات النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي في كل بلد في عام ٢٠٢١ - نتيجة التدابير المتخذة لاحتواء هذه الموجة الثانية - حوالي نصف الحجم المتوقع بالفعل في السيناريو الأساسي لعام ٢٠٢٠. ويعكس خفض التأثير إلى النصف افتراض أن تكون إجراءات الاحتواء أقل إرباكا للشركات والأسر لأن نسبة الأفراد المعرضين للتأثر يرجح أن تكون أقل وأن هذه الإجراءات ستكون موجهة بدقة أكبر للفئات المعرضة للخطر، بالبناء على الخبرة المكتسبة بالنسبة لفعالية الإجراءات التي تم اختبارها حتى الآن.

ونتيجة لوقوع هذه الموجة الثانية من تفشي الوباء، من المفترض ازدياد تشديد الأوضاع المالية في عام ٢٠٢١، مقارنة بالسيناريو الأساسي. وسيكون هذا التشديد الإضافي في حدود نصف حجم الزيادة في فروق العائد على السندات السيادية وسندات الشركات المسجلة منذ بداية الجائحة، مع تعرض الاقتصادات المتقدمة، في المتوسط، لتشديد محدود نسبيا في الأوضاع المالية، خاصة في علاوات المخاطر السيادية، ومواجهة الأسواق الصاعدة زيادات أكبر في فروق العائد على سندات الديون السيادية وديون الشركات، على حد سواء.

ويقترض نموذج المحاكاة أن يكون رد فعل السياسات النقدية التقليدية داخليا في البلدان التي لا يزال لديها الحيز الكافي لإجراء مزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة الأساسية، لا سيما في الأسواق الصاعدة. أما السياسات الاستثنائية فلم يتم إدراجها صراحة في نماذج المحاكاة؛ غير أنها تعكس ضمنا في التشديد المحدود للأوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة. وبالنسبة لاستجابة سياسة المالية العامة، فمن المفترض قيام الحكومات بتطبيق إجراءات استثنائية إضافية بحيث تتجاوز مستويات أدوات الضبط التلقائي. ونتيجة لذلك، فإن الاستجابة على مستوى الإنفاق الكلي لمواجهة انخفاض الناتج ستبلغ قوتها ضعف قوة الاستجابة في ظل التقلبات المعتادة للدورة الاقتصادية.

وبالرغم من الاستجابة على مستوى السياسة، من المفترض أن يتسبب تفشي المرض في وقوع ضرر أكبر وأطول أمدا على جانب العرض في الاقتصادات (الأثار الغائرة) بدءا من عام ٢٠٢٢، حيث يؤدي ازدياد حالات الإفلاس إلى التدمير الرأسمالي، وحدوث تباطؤ وقتي في نمو الانتاجية، وحدوث زيادة مؤقتة في البطالة الاتجاهية. ومن المفترض أن يكون حجم هذا الأثر الغائر الجديد على الاقتصاد نصف حجم الأثر المتوقع في السيناريو الأساسي تقريبا، مع تعرض الأسواق الصاعدة لأضرار أكبر وأطول أمدا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، نظرا لضيق الحيز المتاح من السياسة لدعم الدخول في تلك الاقتصادات.

### سيناريو ٢: تعاف أسرع

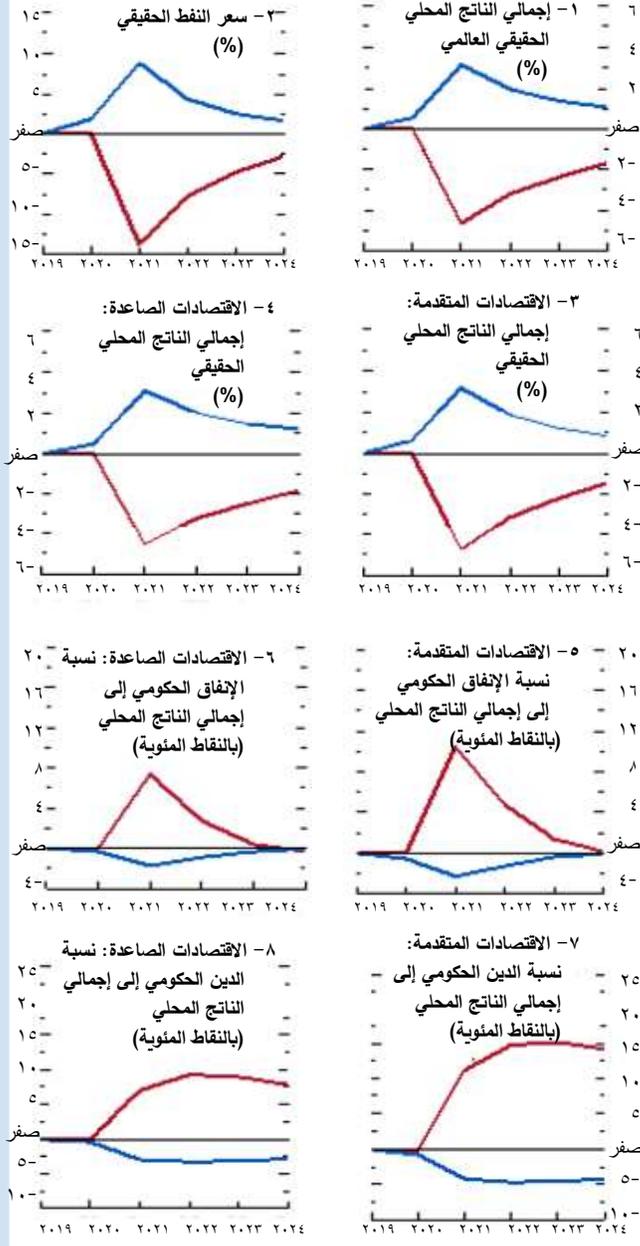
تفترض توقعات السيناريو الأساسي حدوث تعاف تدريجي في النشاط الاقتصادي يبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠. أما في السيناريو الثاني فتفترض التوقعات أن يكون التعافي أسرع من المتوقع، نظرا لأن ازدياد الثقة في كفاءة إجراءات ما بعد الإغلاق

## الشكل البياني ١ في السيناريو: سيناريوهات بديلة لتوقعات عدد يونيو ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

(الانحراف % عن السيناريو الأساسي)

— تعاف أسرع بدءاً من النصف الثاني من عام ٢٠٢٠

— موجة ثانية من تفشي الوباء في ٢٠٢١



المصدر: صندوق النقد الدولي، نموذج محاكاة مجموعة العشرين.

العام (التباعد الاجتماعي والممارسات الأكثر فعالية في مجالات اختبارات الكشف عن الفيروس، وتتبع المصابين، والعزل) تؤدي إلى فعالية الاحتواء وتراجع السلوكيات الوقائية من جانب الأسر والشركات بمجرد رفع قيود الإغلاق العام<sup>١</sup> ونتيجة لهذا التعافي السريع، تصبح الأوضاع المالية أكثر تيسيراً؛ وللتبسيط، يبدأ تيسير الأوضاع المالية في عام ٢٠٢١. ويُفترض كذلك أن يستمر العمل بإجراءات المالية العامة الاستثنائية بالكامل والمتضمنة بالفعل في السيناريو الأساسي؛ أي أنه لن يحدث أي تراجع جزئي في تطبيقها استجابة لتحسن الآفاق. غير أن أدوات الضبط التلقائي ستوفر دعماً أقل من المالية العامة في المجلد نظراً لأنها تستجيب لمتغيرات داخلية لسرعة تلاشي فائض العرض. ويعني التعافي السريع كذلك أن هناك انخفاضاً بنسبة ٥٠٪ في الآثار الغائرة على جانب العرض مقارنة بالسيناريو الأساسي بدءاً من عام ٢٠٢١.

## النتائج

الشكل البياني ١ في السيناريو يعرض النتائج بالنسبة للعالم ومجموعي الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي حالة حدوث موجة ثانية من تفشي المرض (الخط الأحمر في الشكل البياني ١ في السيناريو)، فإن إجراءات الاحتواء الناتجة عن ذلك تؤدي إلى انخفاض في الناتج العالمي بنحو ٤,٦٪ في ٢٠٢١، مقارنة بالسيناريو الأساسي. وعلى غرار السيناريوهات المعروضة في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يلاحظ أن تراجع النشاط مماثل بوجه عام بالنسبة لمجموعي الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على المدى القصير (٢٠٢١): فمن ناحية، نجد أن الاقتصادات المتقدمة لديها حصة أكبر نسبياً من الخدمات وبالتالي فهي أكثر انكشافاً مباشرة لإجراءات التباعد الاجتماعي؛ ومن ناحية أخرى، فإن تشديد الأوضاع المالية وزيادة

<sup>١</sup> السيناريو الثاني لا يفترض توافر اللقاح قبل نهاية عام ٢٠٢١.

قيود الاستجابة من المالية العامة في الأسواق الصاعدة تعظم الأثر الواقع على تلك الاقتصادات. ولا يتم تصحيح أثر الصدمة التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي في ٢٠٢١ إلا جزئياً فقط في عام ٢٠٢٢، حيث يظل الناتج العالمي مسجلاً ٣,٣٪ أقل من السيناريو الأساسي، مما يرجع جزئياً للأثار الغائرة الإضافية على جانب العرض.

وفي ظل السيناريو البديل، حيث تؤدي كفاءة إجراءات ما بعد الإغلاق العام في النصف الثاني من ٢٠٢٠ إلى احتواء الفيروس بصورة أفضل وتوليد قدر أكبر من الثقة وزيادة سرعة العودة إلى الأوضاع الطبيعية (الخط الأزرق في الشكل البياني ١ في السيناريو)، يتحسن الناتج العالمي بنسبة ٠,٥٪ تقريباً في ٢٠٢٠ مقارنة بالسيناريو الأساسي. ويزداد زخم التعافي في ٢٠٢١، مع ارتفاع الناتج العالمي بنسبة قدرها ٣٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي، ومع مساهمة التخفيف النسبي للأوضاع المالية وانخفاض الأثار الغائرة على السواء في تسريع عجلة التعافي.

ومن المهم التأكيد هنا على الدرجة الكبيرة من عدم اليقين المحيط بهذين السيناريوهين، وخاصة السيناريو ١. فالموجة الثانية من تفشي المرض قد تحدث في الخريف، وفي تلك الحالة فإن الأثر الواقع على النشاط في عام ٢٠٢٠ سيكون أكبر حتى مما هو عليه في السيناريو الأساسي الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، بينما لا تزال الانعكاسات الكمية لإجراءات الاحتواء الحالية غير مثبتة بالكامل، فإن أثر تنفيذ جولة افتراضية ثانية يتسم بدرجة أكبر من عدم اليقين. وأخيراً، من شأن حدوث موجة ثانية من تفشي المرض أن يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية على نحو أكثر حدة من المفترض هنا، مع احتمال تعاظم الأثر الاقتصادي الكلي المجمل نتيجة العوامل غير الخطية النابعة من زيادة الأثار الغائرة والضغط المالية، لا سيما في الأسواق الصاعدة.

## مرفق: مستجدات آفاق وتطورات المالية العامة

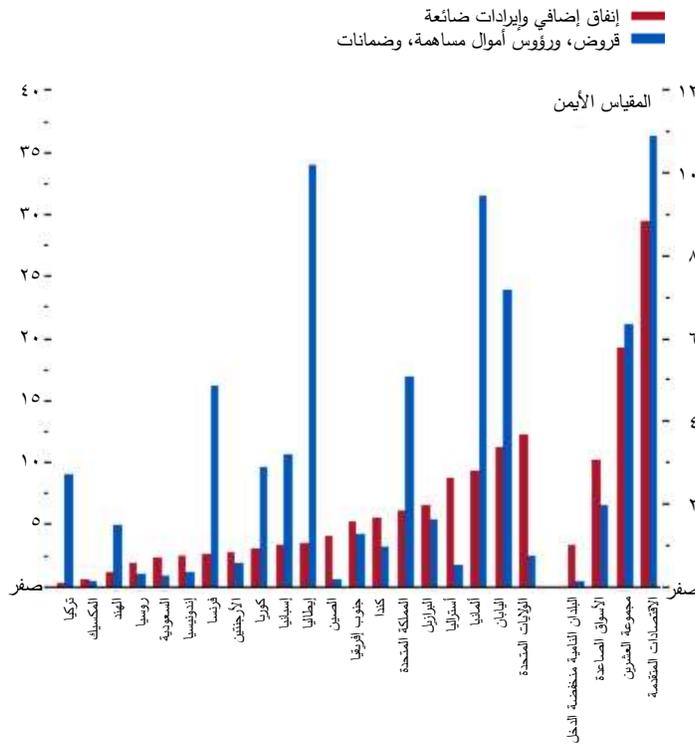
بعد أن زادت حدة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ و"الإغلاق العام الكبير"، بادرت حكومات عديدة بتعزيز إمداداتها الحيوية الطارئة لحماية الأفراد، والحفاظ على الوظائف، ومنع حالات الإفلاس. ومع الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي وتراجع إيرادات المالية العامة، إلى جانب الدعم الكبير من المالية العامة، زادت الضغوط على المالبات العامة وياتت التوقعات تشير إلى تجاوز الدين العام العالمي نسبة ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي هذا العام. وفي ظل وقف الإغلاق العام في كثير من البلدان، ينبغي أن تركز السياسات على التحول نحو تيسير التعافي، رغم استمرار عدم اليقين بشأن احتواء الجائحة، وإمكان تسبب المديونية المرتفعة في تضيق المجال المتاح أمام زيادة تقديم الدعم من المالية العامة والحد من فعاليته. ويتضمن هذا المرفق تحديثاً لما ورد في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير "الراصد المالي" فيما يتعلق بإجراءات المالية العامة المتخذة لمواجهة الجائحة، إلى جانب الآفاق المتوقعة للمالية العامة.<sup>١</sup>

### الشكل البياني ١ في المرفق: إجراءات المالية العامة المتخذة في

#### البلدان للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩

(% من إجمالي الناتج المحلي)

البلدان تقدم دعماً كبيراً من المالية العامة من خلال تدابير ممولة من الموازنة، إلى جانب السيولة من خارج الموازنة.



المصادر: السلطات الوطنية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: البيانات كما في ١٢ يونيو ٢٠٢٠. بيانات المجموعات القطرية مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية المعدل لمراعاة السعر الحالي للدولار الأمريكي. تدابير الإفناق والإيرادات تستبعد الضرائب المؤجلة والمدفوعات المسددة مقدماً. للاطلاع على التفاصيل، راجع قاعدة بيانات تقرير الراصد المالي بشأن إجراءات المالية العامة التي تتخذها البلدان استجابة لجائحة كوفيد-١٩.

قام أكثر من ثلثي الحكومات حول العالم بزيادة الدعم المقدم من المالية العامة منذ إبريل الماضي لتخفيف التداعيات الاقتصادية للجائحة والإغلاقات العامة الصارمة، وخُفِّضت تنبؤات النمو مرة أخرى مقارنة بما ورد في عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*. وقد ساعدت هذه الإجراءات على إنقاذ الأرواح وحماية الأرزاق والحفاظ على علاقات العمل والتجارة. وتقدّر الآن إجراءات المالية العامة المعلنة بنحو ١١ تريليون دولار أمريكي على مستوى العالم، صعوداً من ٨ تريليونات دولار أمريكي حسب تقديرات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير *الراصد المالي*. ويمثل نصف هذه الإجراءات (٥,٤ تريليون دولار أمريكي) إفناقاً إضافياً وإيرادات ضائعة، مما أثر على الميزانيات الحكومية بشكل مباشر.<sup>٢</sup> أما النصف الباقي (٥,٤ تريليون دولار أمريكي) فقد استُخدم في دعم السيولة، من خلال قنوات كالقروض وضخ رؤوس الأموال المساهمة وتقديم الضمانات، بما في ذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المملوكة للدولة، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على التدفقات النقدية والحد من حالات الإفلاس، ولكنه يمكن أن يضيف إلى الدين الحكومي ويتسبب في زيادة العجز إذا تمخضت هذه التدخلات العامة عن خسائر. ولا تزال اقتصادات مجموعة العشرين تساهم بالنصيب الأكبر في دعم المالية العامة على مستوى العالم، بإجراءات في الميزانية تبلغ الآن ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط (الشكل البياني ١ في المرفق)، مقارنة بنسبة ٣٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي في إبريل، وتتجاوز بكثير ما اتخذ من إجراءات أثناء الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ استجابة للأزمة المالية العالمية.

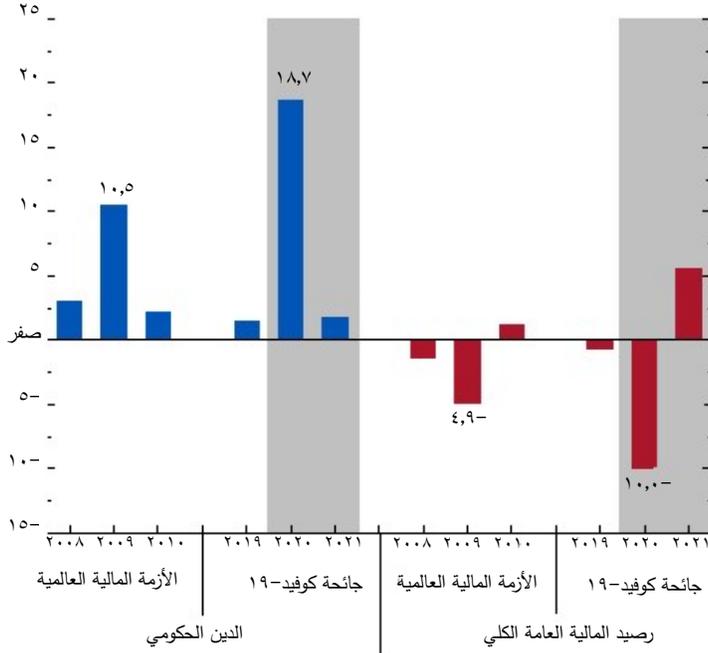
<sup>١</sup> أعدت هذا المرفق إدارة شؤون المالية العامة.

<sup>٢</sup> للاطلاع على التفاصيل، راجع [قاعدة بيانات](#) تقرير "الراصد المالي" بشأن إجراءات المالية العامة المتخذة في البلدان استجابة لجائحة كوفيد-١٩.

## الدين والعجزات الحكومية على مستوى العالم

### الشكل البياني ٢ في المرفق: التغير في الدين الحكومي ورصيد المالية العامة الكلي في العالم (% من إجمالي الناتج المحلي)

من المنتظر ارتفاع الدين الحكومي والعجزات على مستوى العالم، وبدرجة أكبر مما كانا عليه أثناء الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠١٠.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

حدثت طفرة في الدين والعجزات الحكومية من جراء الانكماش الشديد في الناتج وما أعقبه من هبوط في الإيرادات، إلى جانب الدعم الاستثنائي الكبير (الشكل البياني ٢ في المرفق). وفي ظل السيناريو الأساسي، من المتوقع أن يصل الدين العام العالمي إلى مستوى مرتفع غير مسبق يتجاوز ١٠١٪ من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ - وهي طفرة تعادل ١٩ نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي (الجدول ١ في المرفق). وفي الوقت نفسه، من المتوقع حدوث ارتفاع حاد في متوسط العجز الكلي للمالية العامة ليصل إلى ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠، بارتفاع قدره ١٠ نقاط مئوية عن العام الماضي. وبخلاف إجراءات المالية العامة الاستثنائية، من المتوقع أن تساعد أدوات الضبط التلقائي من خلال الضرائب والحماية الاجتماعية على تخفيف حدة الهبوط في دخول الأسر أثناء الركود، ولكنها تساهم أيضاً في ثلث الزيادة التي يسجلها العجز، في المتوسط. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن تنخفض الإيرادات الحكومية أكثر من الناتج وأن تقل عن عام ٢٠١٩ بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، في المتوسط، نتيجة لانخفاض الدخل الشخصي ودخل الشركات وشدّة تأثر الاستهلاك. وبالإضافة إلى ذلك، عانت البلدان المصدرة للنفط من انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة

انخفاض أسعار النفط. ويخضع مسار الدين والعجزات لدرجة كبيرة من عدم اليقين وقد يرتفع في أحد السيناريوهات السلبية إذا جاء النشاط مخبياً للأمال في حالة ظهور الإصابات بالفيروس من جديد أو إذا تحققت الالتزامات الاحتمالية الناشئة عن دعم السيولة الكبير عند تشديد الأوضاع المالية.<sup>٢</sup> وقد يزداد هبوط الإيرادات إذا لم يتم استرداد المبالغ المؤجلة المطلوب تحصيلها بالكامل. ومن الممكن أن تتدهور المبيعات العامة بأقل مما تشير إليه التنبؤات إذا توافرت لقاحات آمنة وفعالة في أواخر هذا العام، مما يؤدي إلى استعادة الثقة وتخفيف حدة الهبوط الاقتصادي.

### تطورات المالية العامة وآفاقها المتوقعة في مجموعات البلدان المقسمة على أساس الدخل

قامت معظم الاقتصادات المتقدمة بوضع تشريعات تتيح جولات أخرى من الدعم المقدم من المالية العامة عند انكماش النشاط بأكثر من المستوى المتوقع. وتشير التوقعات الحالية إلى ارتفاع عجزات المالية العامة الكلية إلى ١٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط هذا العام، بارتفاع قدره ١٣ نقطة مئوية عن العام الماضي؛ ومن المتوقع أن يتجاوز الدين الحكومي ١٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي أثناء

<sup>٢</sup> راجع "إطار السيناريو" للاطلاع على ملخص للسيناريوهات البديلة وانعكاساتها على النمو في اقتصادات مجموعة العشرين.

٢٠٢٠-٢٠٢١. ويشكل دعم السيولة الكبير في بعض الاقتصادات المتقدمة (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة) مخاطر على المالية العامة في حالة زيادة الإقبال والخسائر. ومع ذلك، يُتوقع أن تظل تكاليف الاقتراض منخفضة في الاقتصادات المتقدمة. وبالنسبة للدعم الذي تقدمه المالية العامة، وافقت *الولايات المتحدة* على حزمة أخرى (٤٨٣ مليار دولار أمريكي أو ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) في أواخر إبريل، مما يتيح تقديم قروض لا ترد للمؤسسات الصغيرة والمتوسط. وهناك دعم إضافي يصل إلى ٣ تريليونات دولار في انتظار موافقة السلطة التشريعية لتمويل الحكومات دون الوطنية وزيادة التحويلات النقدية. وقدمت *اليابان* حزمة ضخمة بقيمة ١,١ تريليون دولار أمريكي (٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية مايو، تمثل أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عند جمعها مع الإجراءات المعلنة في شهر إبريل. وتتضمن هذه الحزمة التوسع في تقديم القروض المسيرة للشركات المتضررة. وأعلنت *ألمانيا* في يونيو تقديم حزمة جديدة لدعم التعافي (١٣٠ مليار يورو أو ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار العامين ٢٠٢٠-٢٠٢١)، مع إجراءات لتعزيز النشاط في الاقتصادات الخضراء والرقمية. واقترح *الاتحاد الأوروبي* دعماً إضافياً قدره ٧٥٠ مليار يورو (٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) على مدار الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧، بما في ذلك صندوق للتعافي قائم على المنح يمكن أن يؤدي، إذا تمت الموافقة عليه، إلى تشجيع التعافي الأخضر وتخفيف أثر الجائحة غير المتكافئ على استدامة ديون البلدان الأعضاء.

وفي *اقتصادات الأسواق الصاعدة*، يبلغ متوسط استجابة المالية العامة للجائحة حسب التقديرات الحالية ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة كبيرة وإن كانت أقل من مثيلتها في الاقتصادات المتقدمة. ولكن من المتوقع أن تسجل عجوزات المالية العامة ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ١٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، وهو أكثر من ضعف المستوى الذي بلغته في العام الماضي. ويعكس هذا توسع المالية العامة، والانكماش الشديد للناتج، وانخفاض إيرادات السلع الأولية، وارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي، مع بقاء الأوضاع المالية العالمية أكثر تشدداً مما كانت قبل الأزمة رغم التيسير الذي شهدته الفترة الأخيرة (راجع عدد يونيو ٢٠٢٠ من *مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي*). ومن المتوقع حالياً أن يبلغ متوسط الدين الحكومي ٦٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، استمراراً لاتجاهه الصاعد بطفرة قدرها ١٠ نقاط مئوية مقارنة بالعام الماضي. وقد زاد الدعم المقدم في سياق الأزمة في كثير من الأسواق الصاعدة. فقد كشفت *الهند* عن تقديمها دعماً للسيولة (٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) من خلال قروض وضمانات لمؤسسات الأعمال والمزارعين، ووضخ لرؤوس الأموال المساهمة في المؤسسات المالية وقطاع الكهرباء. وتوسعت *جنوب إفريقيا* على أساس مؤقت في دعم البطالة والتحويلات للأسر المعرضة للتأثر بالأزمة. ومع بدء تعافي النشاط، استمر تركيز *الصين* على الشركات والأسر المعرضة للتأثر بالأزمة، بما في ذلك عن طريق التوسع في شبكة الأمان الاجتماعي، والتجهيزات الطبية، والبنية التحتية الرقمية.

ولأن كثيراً من *البلدان النامية منخفضة الدخل* تواجه نقصاً شديداً في التمويل، ولكون تأثير الجائحة فيها أقل حدة حتى الآن، فقد كانت استجابة المالية العامة متواضعة إزاء الجائحة، بما يعادل ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، وجاء معظمها من خلال إجراءات الميزانية. فعلى سبيل المثال، قدمت *نيجيريا* تخفيفاً ضريبياً لأصحاب الأعمال للاحتفاظ بالعمالة وزادت الإنفاق على الرعاية الصحية (٣,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي)، بينما توسعت *إثيوبيا* في تقديم الدعم العيني من خلال الغذاء والمأوى (١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي). وتضمنت إجراءات الدعم في *فيتنام* تقديم تحويلات نقدية للفقراء وزيادة المنافع المقدمة من خلال برامج الحماية الاجتماعية القائمة (١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي). ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع العجز الكلي في *البلدان النامية منخفضة الدخل* إلى ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، بارتفاع قدره نقطتان مئويتان عن العام الماضي، وأعلى من ذلك بكثير في حالة البلدان المصدرة للنفط. وضمن هذه المجموعة، طلب الكثير من البلدان تعليق سداد الديون الثنائية الرسمية في ظل مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون، وطلب ٤٥ بلداً الحصول على تمويل طارئ من الصندوق. وبينما يتيح ذلك تخفيفاً مؤقتاً لأعباء البلدان المعنية، فإن الدين العام المرتفع - الذي يتجاوز ٤٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ - زاد من بواعث القلق المتعلقة بالاستدامة في كثير من البلدان.

## سياسات المالية العامة في الفترة المقبلة

مع بداية تخفيف "الإغلاق العام الكبير" في عدة أنحاء من العالم، سيكون على سياسات المالية العامة أن تتكيف مع الظروف في كل بلد، مراعية في ذلك التوازن بين الحاجة لحماية الأفراد، وتحقيق الاستقرار في الطلب، وتيسير التعافي. وفي البلدان التي لا تزال فيها الجائحة حادة والإغلاقات العامة الصارمة مستمرة، ينبغي أن تتيح سياسات المالية العامة الفرصة لتوفير خدمات الرعاية الصحية من أجل حماية الأرواح وتقديم إمدادات حيوية طارئة لحماية الأفراد. وفي البلدان التي بدأت تخفف الإغلاقات العامة، ينبغي أن تنتقل سياسات المالية العامة بالتدريج من دعم الشركات إلى الدعم الموجه بصورة أفضل إلى الأسر، مع مراعاة حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. وسيتعين أن تكون إجراءات دعم التوظيف مشجعة للعودة الآمنة إلى الوظائف وتيسير التحولات الهيكلية في أسواق العمل من أجل تعزيز صلابة الاقتصاد فيما بعد جائحة كوفيد-19. وبعد أن تصبح الجائحة قيد السيطرة، يمكن التركيز في إجراءات التحفيز المالي واسعة النطاق الداعمة للتعافي على الاستثمار العام، بما في ذلك البنية التحتية المادية والرقمية، ونظم الرعاية الصحية، والتحول إلى الاقتصاد منخفض الكربون. وحيثما كان الحيز المالي محدودا، ينبغي للبلدان أن تعيد توجيه الإيرادات والإنفاق نحو زيادة الاستثمارات المنتجة وتحفيزها. ومن خلال الإبقاء على بعض شروط برامج الحماية الاجتماعية (مثل تخفيف اشتراطات الأهلية) لفترة زمنية أطول، يمكن تعزيز أدوات الضبط التلقائي والمساهمة في معالجة تصاعد الفقر وعدم المساواة. وينبغي إدراج كل الإجراءات ضمن إطار متوسط الأجل للمالية العامة، مع إدارتها وتسجيلها بصورة شفافة لتخفيف المخاطر على المالية العامة، بما في ذلك مخاطر القروض والضمانات التي لا تترك أثرا فوريا على دين الحكومة وعجزاتها.



<sup>1</sup> للمقارنة بين البلدان، تُعدّل أرصدة الإنفاق وأرصدة المالية العامة للولايات المتحدة لاستبعاد الفائدة الضمنية على التزامات المعاشات التقاعدية غير الممولة وتعويضات العاملين المحتسبة والتي تحسب على أساس نفقات في ظل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008) التي اعتمدها الولايات المتحدة، ولا تنطبق على البلدان التي لم تعتمد هذا النظام. ولهذا فقد تختلف بيانات الولايات المتحدة في هذا الجدول عن البيانات المنشورة من جانب مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي.

<sup>٢</sup> يشمل دعم القطاع المالي.

<sup>٣</sup> للمقارنة بين الاقتصادات، تُعدّل مستويات الدين الإجمالي المبلغ من جانب الهيئات الإحصائية الوطنية للبلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (أستراليا، وكندا، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، والولايات المتحدة) لاستبعاد التزامات المعاشات التقاعدية غير الممولة لنظام المعاشات التقاعدية محددة المزايا لموظفي الحكومة.

<sup>٤</sup> يشير الدين الإجمالي إلى القطاع العام غير المالي، باستبعاد شركتي Petrobras و Eletrobras ويشمل الدين السيادي في حيازة البنك المركزي.